مناقشة المادة ٩٥ ـ دستور

نوقشت المادة ٩٥ من الدستور ثلاث مرات: الأولى عند طرح مسودة الدستور للمناقشة سنة ١٩٢٦، والثانية سنة ١٩٤٣ في التعديلات الاستقلالية الأولى، والثالثة سنة ١٩٩٠ التي تمت استناداً لوثيقة الوفاق الوطني. وهنا محضر المناقشات الثلاث(*):

مناقشة ١٩٢٦
الباب السادس

الرئيس: «المادة ٩٥: بصورة مؤقتة، وعملاً بالمادة الاولى من صك الانتداب، والتماساً للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وتشكيل الوزارة دون ان يؤول ذلك إلى الاضرار بمصلحة الدولة».

الخازن: أستحسن حذف «عملاً بالمادة الأولى من صك الانتداب».

حيدر: لي اقتراح وهو حذف كلمة «بصورة مؤقتة» اذا لم يعين فيها الوقت يجوز بعد سنة وبعد مئة سنة.

الداعوق: هذه المادة تحتوي التأمين لجميع الطوائف فأقترح التصويت عليها.

الرئيس: الذين يوافقون.

طراد: كلمة بصورة مؤقتة لا تعني انها خارجة عن صلب الدستور، وعليها يتفق جميع الطوائف في كل لبنان.

الرئيس: الذين يوافقون، صبحي بك حيدر فليقفوا (وحده).

الرئيس: الذين يوافقون، الشيخ الخازن فليقفوا (وحده).

زوين: المادة ٩٥ و٩٦ اخالفهما لأني اخالف التوظيف الطائفي.

منذر: وانا ايضاً.

(*) جميع هذه المناقشات من كتاب: احمد زين، محاضر الدستور اللبناني وتعديلاته.

طراد: لا وطنية الا اذا حذفت الطائفية. ولكن ما لا يكون اليوم يكون في الغد. وقد وضعت المادة لتأمين اللبنانيين كلهم ومنعاً للخلاف. والأمل بالله أن الاتفاق العتيد يتم بين الطوائف.

منذر: إما أن يكون مبدأ الطائفية مبدأ صحيحاً مفيداً فنقره، وإما أن يكون باطلاً فنحذفه منذ الآن. أما مراعاة فائدة الطوائف بهذه الصورة فلا نريدها.

الداعوق: يجب أن يكون شعار دستورنا الوطن. هذه المادة تكفل.

تابت: اؤيد رأي الزميلين زوين ومنذر لاعتقادي أن لا وحدة وطنية طالما يوجد طائفية.

دموس: الطائفية التي يهرب منها بعض الزملاء كما يهرب السليم من الأجرب، لا تبعدني عن الطائفية قيد شعرة. بلدنا ليست كبلاد الله. هي لا تستطيع ان تقول أنا أدين بالمذهب الفلاني. وقد بلغ منهم أنهم لا يتزاوجون. الطائفية موجودة ونئن من وجودها. يقول الأستاذ منذر (علموا) فنخلص من الطائفية. فالطائفية اذن موجودة إلى أن يتم هذا العلم. عصبة الأمم تضمن لهذا الوطن المدارس الطائفية. فعندما ترسلون صغاركم إلى المدارس تنشأ معهم الطائفية. نحن نريد ان نؤلف حديقة من غرسات معوجة. ونريد أن نجمع فئة من الناس مسممة الأفكار ضد بعضها. يقول الأستاذ منذر: (علموا) أنا أحتقر الطائفية، ولكن يجب التشبث بها لأني لا أريد أن تتمزق الوحدة.

«ان العلم[1] على ما يبدو لي، لن يقدر أن يجمع بالزواج فتاة من طائفة برجل من طائفة أخرى. أعدوا الأرض الصالحة أولاً، ولا تتجاوزوا الواقع لئلا تسقطوا. لا يجوز لأي كان أن يكتسب شعبية على حساب الأمة. إن احدكم يقول: احتقر الطائفية. ولكن، في قرارة نفسه، هل هو مطمئن؟ سينشأ مجلس شيوخ. فانظروا منذ الآن كيف تتدافع الطوائف بعضها ضد بعض.

زوين: أنتم السبب.

دموس: في انكلترا وفرنسا لا يوجد مثل هذه الطوائف، ولذلك لا يمكن أن نعمل اي مقارنة بينهم وبيننا.

منذر: قال زميلي: إنه يحتقر الروح الطائفية، ولكنه يتشبث بها. إن هذه الروحية مضرة، وهي التي تقتلنا. ومع ذلك نرجع اليها ونضعها في دستورنا. فلنفعل ما يبدو لنا حسناً، ولنوزع كما يحلو لنا، ولكن فلنحاذر ان نكرس في دستورنا مبدأ لم تتبنه أمة من الأمم.

إن السبب في تخلفنا هو الروح الطائفية. فلنطبقها علناً في توزيع الوظائف، ولكن فلنتجنب ذكرها في الدستور.

زوين: نعم، إن الروح الطائفية موجودة. انها العلة التي نشكو منها والتي تقتلنا، إنها السبب في قتل أبناء وطننا بعضهم بعضاً. إنها العقبة التي تحول دون وحدتنا، الروح الطائفية هي السبب بوجود الانتداب. نحن متمدنون ولكننا بسبب الطوائف وضعنا تحت الانتداب. ان السيد دموس يقول ان وضعنا لا شبيه له في أوروبا، إن هذا القول غير صحيح. ان أوروبا قد عانت هذه العلة ولأجل الخلاص منها بذلت المال والدماء.

لماذا نحفر الخنادق ونضع فيها البنادق والمترليوزات. يجب أن لا نأخذ بعين الاعتبار الا الكفاءة فقط.

(١) ان المناقشات ابتداء من هذه العبارة حتى نهاية مناقشة المادة ٩٥ غير موجودة في الطبعة العربية، ولذلك ترجمت عن الطبعة الفرنسية.

حيدر: اطلب اذن الوحدة السورية.

زوين: مع السلامة.

اميل تابت: ان البلاد تعوّدت أن تركز على الطائفية للحصول على الوظائف.

تلحوق: لم أكن أنوي الكلام، ولكن أراني مكرهاً عليه. قالوا ان الشعوب الأوروبية تقدمت لأنها نبذت الروح الطائفية. ان هذا غير صحيح. انها تقدمت لأنها عممت العدالة بين الشعوب. انها لا تحتقر المذاهب ولا الأديان لأن ذلك يعتبر تجديفاً. نحن اعتمدنا الطائفية لكي نجري العدالة، التي هي الوسيلة الوحيدة لسلوكنا الطريق السوي، والتي تمنع فئة أن تحرم فئة أخرى حقوقها.

ان زميلي المنذر يقول: علموا أولادكم. ونحن نجيبه يجب أن نلقحهم لأجل أن نشفي هذا الوطن من الداء الذي يضنيه. يجب أن نلقحه بأنبوب الداء نفسه. أنا لم اردّ بهذا الجواب، إلا لأنني غير مقتنع بأن المسألة مسألة جهل. بل قضية حق لا يقدر العلم أن يحلها. إن المخلوق الأول ابو البشر طرد من الجنة بسبب طمعه.

لقد قيل له: هذه هي حدود حقوقك. ولكن الطمع دفعه أن يقطف الثمرة المحرمة. فما دامت هذه الحدود لم تشبع طمع آدم فماذا سيحل بنا اذا اهملنا تحديد حقوق كل منا؟

عدرا: ان الروح الطائفية هي حالة نفسية لها جذور فينا.

المنذر: حالة أم مرض؟

عدرا: حالة عششت في نفوسنا ولا تقدر البلاد على الخلاص منها، ولذلك اقترح التصويت على المادة.

داعوق: دموس يقترح الحفاظ على مبدأ الطائفية، والمنذر يقول العكس.

ان المادة تقرب بين وجهتي النظر لأنها تقرر هذا المبدأ بصورة مؤقتة.

الرئيس: من يوافق على المادة ٩٥ كما وردت في مشروع الدستور فليقف.

وقفت الأغلبية: السعد، تلحوق، بيهم، داعوق، يونس، حمادة، طراد، عسيران، غصن، خازن، سكاف، سالم، عبد الرازق، ابو ناضر، الزين، دموس.

المخالفون: منذر، اميل تابت، شهاب، حيدر، زوين، وجورج تابت.

مناقشة ١٩٤٣

اقتصر تعديل المادة ٩٥ سنة ١٩٤٣ على مداخلة. وهنا المحضر:

عدلت المادة الخامسة والتسعون كما يلي:

«بصورة مؤقتة، والتماساً للعدل والوفاق، تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة».

يوسف سالم: أنا أطلب حذف المادة المتعلقة بالطائفية من الدستور.

نائب رئيس الوزارة: ان الاقتراح يجب أن يوقعه أكثر من عشرة نواب، وهذا الموضوع غير مطروح للبحث فأرجو تأجيله.

عبدالله اليافي: نحن في معرض تعديل جزء من المادة وليس تعديل المادة بكاملها.

الرئيس: المادة الخامسة والتسعون معروضة على التصويت.

قبلت المادة الخامسة والتسعون بالاجماع.

مناقشة ١٩٩٠

الرئيس: الكلمة للشيخ مخايل الضاهر.

مخايل الضاهر: في المادة ٩٥ هناك عبارة صغيرة لا أعرف اذا ألغتها الحكومة وبالتالي اللجان قصداً أم لا؟«تلغى قاعدة التمثيل الطائفي ويعتمد الاختصاص والكفاءة في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة». لقد ألغوا «المصالح المستقلة» مع أنها واردة في وثيقة الطائف.

الرئيس: لم يعد هناك من مصالح مستقلة، لقد تغير قانون المصالح المستقلة وصار اسمها المؤسسات العامة، هو ذاته القانون تغير. ولذلك شملها النص.

الكلمة للأستاذ زاهر الخطيب.

زاهر الخطيب: طبعاً كان من المفيد جداً الغاء المادة ٩٥ المشؤومة التي «بصورة مؤقتة كانت أشارت أنه التماساً للعدل والوفاق...». هذه ألغيت في اللجان وفعلاً هنيئاً للجان التي ألغتها.

الصورة المؤقتة مزعجة بالقانون الدستوري، إذا كان هناك امكانية للإلغاء في المرحلة الانتقالية الألف (أ) التي هي «تمثل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة» نكون فعلاً قد انتهينا من ترسبات المؤقت وقد ذبحنا في هذا المؤقت.

الرئيس: الكلمة للشيخ بطرس حرب.

بطرس حرب: دولة الرئيس، هناك قضية بحثناها بالطائف وتفادياً لاشكالات، في وقتها توافقنا على اضافة كلمة: «وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني». هذه العبارة يجب أن يتوضح معناها في المجلس وأثناء اقرار الاصلاحات. يا سيدي، التوجه العام هو لإلغاء الطائفية من النفوس لنتمكن من إلغائها من النصوص، والخطة المرحلية التي سوف تضعها الهيئة الوطنية المؤلفة، تهدف الى إزالة المراحل الطائفية من النفوس وفقاً لمراحل وحسب التطور وإذا لم نلغها من النفوس وألغيناها من النصوص، لا نكون قد عملنا شيئاً.

علماً أن الذي يتكلم الآن مؤمن بوجوب الغاء الطائفية نهائياً وليس إلغاء الطائفية التي نحكي عنها.

أنا طرحت مع زملائي في تجمع النواب الموارنة المستقلين موضوع العلمنة.

الرئيس مقاطعاً: أين ألغيناها هنا؟

بطرس حرب: ما هي؟

الرئيس: وفقاً لمقتضيات... «تلغى قاعدة التمثيل الطائفي...».

بطرس حرب: أنا لم أقل ألغيناها، أرجوك، إن ما أقوله، دولة الرئيس، هو لماذا وضعت هذه العبارة حتى تكون واضحة وحتى لا نقع في مشكلة فيما بعد؟ بانتظار أن تتطور النفوس كنا نخشى، مع توقنا أن لا نراعي إلا الكفاءة والاختصاص، كنا نخشى أنه في بعض الميادين أن يصير تحويل للدولة من فكرة التوازن القائمة فيه الدولة في مجتمعنا الى فكرة يمكن بالنتيجة أن تؤدي الى تغيير وجه بعض مؤسسات الدولة، وجئنا وقلنا ليس لنا مصلحة أن نتركها نهائياً إنما نترك للمسؤولين حق التقدير الاستنسابي الذي تفرضه مقتضيات الوفاق الوطني حتى يحولوا دون تحويل بعض المؤسسات أو بعض الادارات إلى طابع ذات فئة معينة، يطيح بهذا الوجه المتميز للشعب اللبناني والمجتمع اللبناني. أتينا وقتها وقلنا: ليبقى هناك مجال للوفاق الوطني ومقتضياته والمصلحة الوطنية، طبعاً نحن سوف نلغي الطائفية في الوظائف إنما في إطار ووفق مقتضيات هذا الوفاق الذي نسعى الى صنعه.

أما عندما وقفت لأتكلم ليس لأطلب تعديل شيء، وقفت أتكلم فقط لكي أوضح هذه المسألة حتى نبقى مدركين أننا سنتطور ونسير بجدية نحو إلغاء الطائفية في الوظيفة، إنما في هذه المرحلة يقتضي على المسؤولين أن يأخذوا بعين الاعتبار أن هذا التطور ليس بالنص، هذا التطور يحتاج الى عمل ويجب أن نتطور شيئاً فشيئاً حتى نصل إليه.

الرئيس: حضرة الزميل الكريم.

أعود الى المقدمة بالفقرة (ي). «لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك».

فبالنسبة لنا كلبنانيين وكمسؤولين، الوحدة والعيش المشترك هما المقياس والمعيار على

صحة تصرفاتنا الوطنية. فبالنسبة لمقتضيات الوفاق الوطني، من المفترض المحافظة على العيش المشترك كأساس في بنياننا وفي كل ممارساتنا، ولكن هذا العيش المشترك يجب أن لا يشوه بالعودة الى مسألة أنه يجب أن يأتي المسلم بمسيحي ليدخل الى الجيش اللبناني، لأقول بوضوح ومن أجل ذلك كان اتفاق الطائف تمهيداً لاجتياز هذه الحالة التي نحن فيها ولتجاوز الانقسامات الطائفية، علينا أن نعمل جاهدين في سبيل نقل الدولة من دولة الأشخاص الى دولة المؤسسات بما في ذلك المؤسسات الحزبية.

عند ذلك، التنشئة الوطنية هي كفيلة بأن تدفع كل المواطنين الى الخدمة العامة والى القيام بواجبهم، مما يجعلنا نتجاوز كل هذه المسائل ولكن في الأساس أن مسألة العيش المشترك هي أساس في بنياننا وفي تكويننا الوطني.

حضرات الزملاء الكرام.

ناقشنا وعدلنا والآن المادة الأولى مطروحة للتصويت.

الرئيس: من يوافق على المادة الأولى؟

بطرس حرب: دعنا نسمع قراءتها دولة الرئيس لأنني لم أعرف ما الذي وافقتم عليه في الذي طرحته وما الذي رفض.

وعفواً إذا كان القصد من المادة الأولى كما وردت في المشروع من دون التعديلات.

الرئيس: كلا، مع التعديلات.

بطرس حرب: ولكني لم أعرف ما هي التعديلات التي أخذتم بها.

هل عرفها أحد يا شباب؟ هل من أحد يعرفها كلها؟

الرئيس: مقدمة الدستور كما وردت في اقتراح الحكومة.

بطرس حرب: متوافقين عليها وليس هناك أي مشكلة.